يترتب عليه بدون الامر الاول اذا خالفه الثاني متكلم باجماع
الانبياء على ذلك وليس معناه ايجاد الكلام في الغير كما يقوله المعتزلة
لانه خلاف النصوص ولا ضرورة في صرفها عن الظواهر وسيأتي
كقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما
الكلام في تحقيق صفة الكلام ان شاء الله تعالى حي لان الحيوة
عندنا صفة توجب صحة العلم والارادة وعند الفلاسفة التي هو
الدراك الفعال وهي عندنا صفة زايدة على العلم والارادة
كما في ساير الصفات الكمالية سميع بصير للدلائل السمعية وهما
صفتان زايدتان عندنا كساير الصفات لظواهر الآيات و
الاحاديث وليسا راجعين الى العلم بالمسموعات والمبصرات
كما يقوله الفلاسفة قيل الاولى ان يقال لما ورد الشرع بهما امنا
بذلك عرفنا انهما لا يكونان بالالتين المعروفتين واعترفنا
بعدم الوقوف على حقيقتهما لقصورنا ونقصاننا وهو منزه
عن جميع صفات النقص كما سبق من اجماع العقلاء على ذلك
فلا شبه له اي لا شبيه بشيء في الصفات لان صفاته العلم
والقدرة وغير ذلك اعلى واجلى مما في المخلوقات فان علمنا عرض

ومحدث

وحادث وقاصر ومستفاد من الغير وعلمه تعالى قديم وكامل وذاتي وكذا الحال
في ساير الصفات ولا ند له ولا مثل له قيل الند هو المناوي اي المخالف في
القدرة والمثل هو المساوي في القوة وقيل المثل هو المشارك في الحقيقة
وهو اصطلاح المتكلمين والحكماء ولما كان وجود الواجب وتعينه
عين ذاته لم يكن له ماهية كلية فلا يشاركه غيره فيها وقد يستدل
عليه بانه لو كان له مثل لكان كل منهما متغايرا عن الآخر بخصوصية
او نفي المثل ممتازا بيان
فالوجوب والامكان ان كانا من لوازم الماهية المشتركة يلزم
في كل واحد من الوجود والامكان
اشتراك الكل فيه وان كانا من لوازم الماهية مع الخصوصية فيلزم
التركيب المنافي للوجوب ولا شريك له لقوله تعالى لا اله الا هو و
لقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واعلم ان التوحيد
اما بحصر وجوب الوجود او بحصر الخالقية او بحصر المعبودية والاول
قد مر الاشارة الى دليله في نفي المثل وقد يستدل عليه بانه لو
تعدد الواجب لكان مجموعهما ممكنا لاحتياجه الى كل واحد منهما
فلا بد له من علة فاعلية مستقلة وتلك العلة لا تكون نفس
المجموع ولا احدهما ولا غيرهما اما الاول فلاستحالة كون الشيء

المناوي المنازع في الصفات المخالف في الافعال
هذا هو المذهب الحق المهري

اي ليس المخالف موجودا حتى يكون معقوبا في خلقه
بان يبطل قدرته في خلقه شيء

قيل الند والمثل الشريك في الذات والشبه و
الضد الشريك في الصفات والظهير الشريك
في الافعال منه

[illegible] اه يعني انه لا تمييز احدهما عن الآخر
[illegible] فيلزم اشتراك الكل في الامكان والواجب لا يكون ممكنا [illegible]
التقدير من انه لا امكان [illegible] وجود الواجب
فوا [illegible] فيلزم التركيب من التعيين والماهية لكن
لا يخفى عليك ان التركيب المنافي للوجوب هو التركيب
الخارجي المقتضي الى الافتقار [illegible] فلا
لانه لا افتقار فيه كما صرح به بعض المحققين
وما نحن فيه من قبيل الثاني دون الاول وان
التعيين امر عدمي فلا تركيب [illegible]
محمود حسن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)